

خلال حلقة نقاشية نظمها وزارة التجارة

الروضان : التعديلات التشريعية على صندوق «المشروعات الصغيرة» تصب في صالح الشباب الكويتي

مبيناً أنه يجوز للوزير المختص بالتنسيق مع الجهات الرقابية الأخرى بقرار مسبب إلغاء أي موقع مرخص إضافة إلى إلزام صاحب الترخيص قبل مزاولة العمل بأي موقع عام الحصول على ترخيص من الجهات ذات الاختصاص.

وأفاد بأن المادة التاسعة من القرار تشير إلى إلزام المرخص له بالمواصفات الفنية للمركبة وفقاً لتحديد وزارة الداخلية في موافقتها الأولية للبدء في تجهيزها لإصدار الموافقة النهائية.

وأضاف أن المادة العاشرة من اللائحة تلزم طالب الترخيص بمرخصة المسوار الغذائية بالإشتراطات العامة المبينة بالمادة الثامنة من القرار.

وقال العويصي إن المادة 12 من اللائحة تشير إلى أن ترخيص المركبة والعربات يصدر من وزارة التجارة والصناعة لمدة أربع سنوات على أن يتضمن الترخيص نوع النشاط المسوح له وأن يلتزم المرخص له بحمل الترخيص أثناء ممارسته النشاط وتقديمه كلما طلب منه ذلك على أن يذكر بالاسم التجاري (المفتل) كعلامة مميزة للمركبة.

وأستعرض الأنشطة المتفق عليها وهي أنشطة منتجات الصرف اليدوية كالمشغولات والمنشآت التي تختص بالحرف اليدوية التعليمية الهادفة إلى جانب ما يتعلق بالسيارات والإلكترونيات وغيرها.

هيئة الصناعة خصصت أراضي بمساحة 500 ألف متر مربع لدعم مشاريع الصندوق في البلاد

بعقوبة في جريمة مخلة بالشرف والأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره وإن لا يجاوز عدد المركبات مركبة تجارية واحدة كحد أقصى للشركة.

وذكر العويصي أنه يستثنى من شرط القيد بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية المبد رقم (2) للحاصلين على تمويل من قبل محافظة التمويل الحرفي والمشروعات الصغيرة لدى بنك الكويت الصناعي أو الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة أو الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة.

وأشار إلى أن المادة الرابعة من اللائحة توضح إجراءات الحصول على رخصة للمركبات المنقولة لمزاولة الأنشطة المختلفة.



خالد الروضان

العويصي: ترخيص المركبة والعربات يصدر من وزارة التجارة والصناعة لمدة أربع سنوات

وبين أن من الشروط كذلك أن يكون طالب الترخيص حسن السير والسلوك وغير محكوم

(الباب الخامس أو متقاعد) في حال حصوله على الترخيص أو التصريح.

أيضا أن يكون مدير الشركة كويتي الجنسية مقيدا في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

الشركة وشريكا طبيعياً كويتي الجنسية. وأضاف أن اللائحة اشترطت

نستهدف سماع آراء أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة حول اللائحة التنفيذية للمركبات التجارية

المشاريع والجهات المختصة مثل بلدية الكويت ووزارة التجارة والصناعة.

من جهة قال وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون البلدية الكويتي محمد الجبري خلال الحلقة النقاشية إن البلدية سبق أن رفضت قرار تنظيم المركبات التجارية إضافة

بعض الأنشطة الجديدة إلى القرار بغية إعطاء فرصة أكبر للشباب الكويتي من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

من ناحية استعرض الوكيل المساعد لشؤون الدعم الفني والتخطيط بوزارة التجارة والصناعة عبدالله العويصي

مصاد مسودة لائحة المشاريع الصغيرة والتي من شروطها أن تكون طالب الترخيص هو مالك

أكد وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب بالوكالة الكويتي خالد الروضان أن التعديلات التشريعية على الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة سترفع كفاءة الصندوق بما يخدم مشاريع الشباب الكويتي النظم.

وقال الروضان في حلقة نقاشية نظمتها الوزارة لمناقشة مسودة قرار المركبات التجارية ولائحة العربات المنقولة مع أصحاب الشأن والجهات المختصة أن الهيئة العامة للصناعة خصصت أراضي بمساحة 500 ألف متر مربع لدعم مشاريع الصندوق في البلاد على أن تكون جاهزة العام المقبل.

وأضاف أن هذه الحلقة النقاشية تهدف إلى سماع آراء أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة حول اللائحة التنفيذية للمركبات التجارية ومشاركتهم في صنع القرار ومن ثم البدء بتطبيق هذه اللائحة.

وأوضح أن الحلقة النقاشية هي الرابعة التي تنظمها الوزارة لمعرفة احتياجات أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك بعد مراجعة الجهات الوزارية المختلفة وعرضها للجنة تحسين بيئة الأعمال في مجلس الأمة لمناقشتها.

وأعرب الروضان عن شكره وامتنانه لكل المشاركين في هذه الحلقة من الشباب أصحاب

«الكويتية للاستثمار» تشارك في معرض المشروعات الصغيرة بغرفة التجارة

أعلنت الشركة الكويتية للاستثمار عن مشاركتها رعاية معرض «المشروعات الصغيرة والحرفية» الذي أقيم بمقر غرفة تجارة وصناعة الكويت بالتعاون مع وزارة الدولة لشؤون الشباب وذلك خلال الفترة من 16 إلى 18 2017.

ولقام بافتتاح المعرض كل من وكيل وزارة الدولة لشؤون الشباب الشيخة الزين الصباح ونائب رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت عبدالوهاب الوزان واستمع الاثنان إلى شرح واف عن الشركة ودعمها للمشاريع الصغيرة، لاسيما تنظيمها لمعرض Maker Faire-Kuwait.

وجاءت مشاركة الكويتية للاستثمار في إطار استراتيجيتها المعنية بمبادراتها المجتمعية خصوصا تلك المعنية بالمشاريع الحرفية والصغيرة والمتوسطة ومشاريع الشباب.

كما أن المشاركة في المعرض تأتي أيضا ضمن خطة الشركة في العمل على الترويج لمعرض Maker Faire-Kuwait 2018



الشيخة الزين الصباح لتوسط الحلقة التذكارية

وتوزيع كتيب المعرض على المشاركين في معرض المشاريع الصغيرة عبر «يوت» الشركة لأخذ فكرة عن معرض الصباح

وكيفية التسجيل والاشتراك، إذ أنهم يعبرون من الفئة المستهدفة للمشاركة في ميكر فير- الكويت 2018.

في تنظيم أهم المعارض التي ترعى مشاريع الصناع في الكويت المختلفة.

كما أشاد عبدالوهاب الوزان نائب رئيس الغرفة بحرص الشركة الكويتية للاستثمار بالتواجد في مثل هذه المعارض الداعمة للشباب الكويتي ومبادراتها الدائمة في أنشطة المسؤولية الاجتماعية.

والجدير بالذكر أن الشركة الكويتية للاستثمار لا تالوا جهدا في دعم مشاريع الشباب الصغيرة والتي من بينها أفكار ومشاريع الصناع الذين ألبتوا تواجدهم القوي من خلال إبداعاتهم التي تحتاج إلى تبني لتترو النور وكان من بينها مشاريع وأفكار شاركت العام الماضي في معرض الصناع (ميكرفير). وانطلاقا من ذلك حملت الشركة على عاتقها سائدة ودعم مشاريع الصناع والمشاريع الصغيرة بمشاركة وتعاون شركات ومؤسسات حكومية وخاصة في إقامة معض MakerFaire خلال شهر فبراير من كل عام .

المضف: قانون الرهن العقاري لا يزال قيد الدراسة ولم يدخل حيز التنفيذ



صلاح المضف

قال المدير العام لبنك الائتمان الكويتي صلاح المضف إن إطار قانون الرهن العقاري لم يدخل حيز التنفيذ وإن الموضوع لا يزال قيد الدراسة بالتعاون بين البنك والمستشار العالمي.

وأوضح المضف في تصريح صحفي أن وزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات رئيس مجلس إدارة بنك الائتمان ياسر أبل أطلع على موضوع الرهن العقاري من قبل المستشار العالمي ووجه بضرورة دراسته من مختلف جوانبه بما يساهم في معالجة القضية الإسكانية.

وأضاف أن من البكر الحديث عن قانون الرهن العقاري ونطاق شموله وحجم المستفيدين منه لأنه لا يزال قيد الدراسة إذ يتم بحث ارتباطه بجميع جوانب القضية الإسكانية واحتياجات المواطنين السكنية والأدوات والمصادر التمويلية التي تساهم في توفير الدعم المطلوب له وفقا لللائحة والقوانين المتبعة.

بالرعاية السكنية والتمويل والرهن العقاري المعمول بها حاليا في بنك الائتمان الكويتي. وأشار إلى أن القانون سيكون داعما للخدمات التي يقدمها بنك الائتمان الكويتي حاليا ومنها الفرض العقاري الحالي بقيمة 70 ألف دينار كويتي (نحو 231 ألف دولار أمريكي) للمواطنين.

وذكر أن دراسة مشروع قانون الرهن العقاري تتم أيضا بالتنسيق مع بنك الكويت المركزي مشيرا إلى أنه لن يكون خيارا وحيدا أو إلزاميا للمواطنين. وبين المضف أن القانون سيقيم ضمن مجموعة خيارات وبدائل وسيكون قانونا مرنا اختياريا مثل بقية القوانين المتعلقة

«موديز» تثبت تصنيف بنك وربة الائتماني عند Baa2/Prime-2

مع نظرة مستقبلية مستقرة

الكويتيين والخليجيين أو الأجانب. جذر الإشارة إلى أن بنك وربة يدا في تعزيز محفظته الاستثمارية من خلال تعزيز برنامجه للاستثمار العقاري العالمي، غير عدد من الاستحواذات قد أتمها مؤخرا في سوق العقار الأمريكي والبريطاني. كما نشط البنك أيضا في تطوير عملياته التمويلية حيث نجح في أنجاز عدد من الصفقات أبرزها صفقة تمويل استراتيجية في قطاع الطيران في دولة الكويت، تتمحور حول نجاح شركته بإنجاز صفقة تمويل مشترك متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لصالح شركة الألو تمويل شراء وتاجير طائرات: كما عمل البنك أيضا خلال هذه الفترة، على المشاركة في تمويل مشترك لصالح بنك زراعات الإشراف المركزي المطابق لأحكام الشريعة الإسلامية وعلى أساس المراجعة، وأيضا كانت للبنك مشاركة ناجحة في تنسيق إصدار شركة التطوير العقاري مراس القايضة ومقرها دولة الإمارات العربية المتحدة - دبي.

والتوسع على المستوى القصير والمتوسط الأجل. ويذكر أن مستويات السيولة المناسبة الكافية التي يحتفظ بها البنك يجعل على التحكم فيها بطريقة متوازنة شملت أحد العوامل الإيجابية التي ساهمت في الحصول على هذا التقييم وتبنيته. وأضاف الغانم مشيرا إلى أن البنك يواصل تحقيق معدلات النمو والتوسع من خلال تنفيذ الاستراتيجية للتمتع التي توازن بين زيادة حصنة السوفية وقاعدة العملاء والانتشار وتقديم خدمات ومنتجات متميزة ومبتكرة من جهة، وبين تحقيق معدلات ربحية ورفع معدلات كفاءة التشغيل من جهة أخرى. وأشار الغانم إلى التوقعات المتفائلة فيما يخص أداء ونتائج البنك في الفترة المقبلة، نتيجة للجهود الكبيرة التي مارالت تبذلها الإدارة التنفيذية إلى جانب جميع موظفي البنك: حيث يشهد البنك نجاحات متعددة في مجالات تشغيلية متعددة ويكتسب ثقة المؤسسات المالية والبنوك والمستثمرين سواء من



شامان الغانم

تعزيز قدرة بنك وربة على تحقيق معدلات نمو مستقبلة مرتفعة واقتناص الفرص الاستثمارية الجيدة ذات العائد الأمثل للمساهمين، ويسمح له بمواصلة عمليات النمو

الغانم: تثبيت التصنيف دليل على جودة أداء البنك على صعيد كافة العمليات

والاستثمارية، وانخفاض معدل التمويلات المتعثرة، هذا بالإضافة إلى مستويات رصمة مرتفعة وجيدة بسبب مثابة القاعدة الرأسمالية للبنك، وتدل المعدلات المرتفعة على

والتي تقوم على بناء مؤسسة مصرفية راسخة وقوية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وقادرة على تحلي العقبات التي شهدتها الأسواق المحلية والعالمية. وقد اثمرت هذه الجهود في تبني دور بنك وربة لاعبا بارزا وقويا في السوق المحلي والدولي، الأمر الذي حظي باعتراف واسع من قبل مختلف الأطراف. ومنها وكالات التصنيف الائتماني». وأكد أن بنك وربة اليوم يحظى بثقة المستثمر الكويتي والخليجي والأجنبي. لاسيما أثر نجاح بنك وربة بتسويق صكوك قد أصدرها مطلع هذا العام بقيمة 250 مليون دولار أمريكي وفاق الاكتتاب بها أكثر ب 5 مرات من الحجم المتوقع، وقد أدرجت في ناسداك دبي وبورصة أيرلندا.

وأفاد الغانم بأن تثبيت تصنيف الوكالة استند إلى عدة نقاط أساسية إيجابية أبرزها مصداق رأسمالية قوية وأصول مرتفعة السيولة. وأضاف أن البنك يتمتع بارتفاع جودة محفظة الأصول التمويلية

وأكدت الوكالة العالمية للتصنيفات الائتمانية، إن تصنيفات «بنك وربة» تعكس الوضع الاقتصادي الشامل القوي لحكومة دولة الكويت والتي من المتوقع أن تدعم البنك في حال احتياجه لذلك. كما لعبت عوامل أخرى في نبات تصنيف بنك وربة ومن ضمنها: نيات موارد بنك وربة النقدية: التحسن في مستوى الربحية التي يحققها: الحفاظ على وتيرة نمو متصاعدة: انخفاض رأس المال الأساسي وقاعدة تمويل مركزية. وفي هذا الصدد، قال الرئيس التنفيذي لبنك وربة، شامان حمد الغانم: « إن تثبيت التصنيف الائتماني لبنك وربة هو دليل على نيات أدائه الجيد ومؤشر ثابت على نمو عملياته وضمانه وجودة أصوله وقدرته على تحقيق إيرادات وأرباح مستمرة ومتكررة»، وأضاف مؤكدا على أن بنك وربة يتمتع بقاعدة مالية قوية وسيولة عالية. وعلى الرغم من عمره القصير نسبيا، إلا أن بنك وربة قد نجح في تطبيق رؤيته الأساسية

أعلن بنك وربة -البنك الأفضل في الخدمات المصرفية لقطاع الشركات والخدمات المصرفية لقطاع الاستثمار في الكويت- عن تثبيت وكالة «موديز» العالمية للمرة الثانية على التوالي، للتصنيفات الائتمانية التي منحها لبنك وربة في عام 2015 مع نظرة مستقبلية مستقرة: حيث حددت وكالة التصنيف الائتماني «موديز» تصنيف الودائع بالعملة المحلية والأجنبية على الدين البعيد والقصير في بنك وربة عند Baa2/P-2. كما حددت الوكالة التصنيف الائتماني الأساسي والمعدل عند ba3.

علاوة على ذلك، حددت الوكالة تصنيف تقييم مخاطر الطرف المقابل عند Baa1 (cr)/Prime-2 (cr). في غضون ذلك، قالت الوكالة إن تصنيفات « بنك وربة» تعكس الوضع الاقتصادي الشامل القوي لدولة الكويت، وجودة أصول البنك، ومصداق رأسماله العالية، وارتفاع مستوى أصوله السائلة.